

على الخلاف

حرب على وكيكس

الشعوب تغير حكامها، ومواطنو العالم يصرخون بشعار واحد ضد نظام مالي متوحش، والأعلام خرج عن السيطرة ونزل إلى الشارع. وفي هذه الأثناء، يواصل النظام المالي العالمي، متحالفاً مع السلطة السياسيّة، حربته على «ويكليكس» لأسكات وسيلة تواصل أساسيّة بيد الشعوب المطالبة بالعدالة والحريّة. حصار مالي فتاك، قضايا مرفوعة بحق مؤسس الموقع، وخروق استخباريّة لعمل «ويكليكس» السري... المؤسسة الاعلامية الجريئة ترزح تحت الضغوط، والعراقيل تحاصرهما من كل صوب. كيف يرى مؤسس

أسانج لـ «الأخبار»: سنقاتك للنهاية

المؤسسة التي أزجت أنظمة العالم تقف اليوم وجهاً لوجه أمام «جيوشها». «ويكليكس» تنصّد للمقاطعة المالية التي فرضت بأوامر من واشنطن. فهل تنحاز الشعوب إلى من يعمل على انتزاع حقوقها من السلطات؟ أم أن «ويكليكس» سنهزم في النهاية؟ جوليان أسانج يؤكّد أنّه لن يبقى مكتوف اليدين في مواجهة الـ «مؤامرة»

صباح ايوب

الولايات المتحدة الأميركية تعاقب «ويكليكس»... و«ويكليكس» تستنجد بنا. هي حرب معلنة، غير متوازنة القوى بين دولة كبرى ومؤسسة غير حكومية لا تنبغي الريح. فهل يلتف العالم حول من يتحدّى الأنظمة التي تتحكم بحياتنا، أم نترك الساحة «أمنة» من جديد لمن يتلاعب بمصائر الشعوب في الخفاء؟

نداء أخير أطلقته «ويكليكس» أول من أمس على لسان مؤسسها جوليان أسانج، معلنة وقف نشر آلاف الوثائق الجديدة بغية التركيز على حلّ الأزمات التي سببتها مقاطعة معظم شركات تحويل الأموال، إضافة إلى «بنك أوف أميركا».

القضية أكبر من «ويكليكس». هي قضية سيادة، هكذا يصف أسانج المعركة الحالية. «سنقاتل»، كلمة كثرها مؤسس موقع «ويكليكس» مرّات عديدة، خلال حديثنا الهاتفي معه أمس: «سنقاتل ضد الرقابة»، «سنقاتل لحماية حق الشعوب بالمعرفة»، «سنقاتل من أجل وسائل إعلام غير منحازة تنقل حقيقة ما يجري داخل المؤسسات والأنظمة». «المقاتل» الشباب حدد جبهات المعركة أيضاً: «سنكون على الجبهة السياسية، الجبهة التقنية، والجبهة القانونية والمالية لحماية كل ما نصبو إليه».

معركة الرجل الذي أزعج الأنظمة الكبرى، غير بعيدة عن العالم العربي الذي تأثرت أحداثه بالحقائق التي نشرتها «ويكليكس» خلال العام الحالي. لذا، يشرح أسانج أنه «مع كل المتغيرات التي تحدث في العالم العربي، الوقت الآن ليس للراحة بل للسعي إلى إحلال أنظمة ديمقراطية بشكلها الكامل. ولتحقيق ذلك، يجب أن نضمن أن لا يكون هناك أي رابط مع الأنظمة القديمة». أسانج يسمّي مصر كـ«مثال حيث المعركة مستمرة لتحقيق ما يطمح إليه الشعب». ويضيف: «يجب أن تحرص الشعوب العربية على القتال لنيل ديموقراطيات جديدة ولانتزاع حق المواطنين بالتواصل في ما بينهم على نحو سليم وحرّ».

وبالعودة إلى «معركة السيادة» كما سماها، يسأل أسانج: «هل من الصواب مثلاً، أن يكون حاملو بطاقات «فيزا كارد» في لبنان تحت سيطرة واشنطن، رغم أن حساباتهم المصرفية مودعة في مصارف لبنانية؟». هو أمر غير منطقي، لكنه الواقع. والدليل أن لا أحد يستطيع تحويل الأموال من بطاقته المصرفية إلى حساب «ويكليكس»: لأن

واشنطن أصدرت أمراً بالمقاطعة: «يجب على العالم أن يرى أن تلك البطاقات المالية هي أدوات بيد السلطة في واشنطن» يقول أسانج، مستخلصاً: «هذا كله في خدمة النظام السياسي الفاسد. هي مؤامرة بكل معنى الكلمة».

ماذا عن الحملة التي أطلقتها «ويكليكس» أمس لجمع التبرعات؟ هل ستوقفون عملكم فعلاً إذا لم تتوافر المبالغ المطلوبة؟ يجيب أسانج: «كل نشاط نقوم به يحتاج إلى تمويل. كنا محظوظين فعلاً بوجود عدد من الممولين الذي دعمونا طوال هذه الفترة. لكن ما زالت لدينا مشكلة مادية. ونحن واثقون من أن مولينا سيكرسون جهودهم معنا، للقضاء على المقاطعة المصرفية التي فرضت علينا». رجل المفاجآت يعد بإطلاق «تقنيات جديدة ستسهل العمل

«ويكليكس» تعيش الآن على 5% من التمويل، وهي لا تكفي حتى نهاية العام الجاري

أسانج يعد بإطلاق تقنيات جديدة لكشف فساد الأنظمة الحاكمة

لجيل جديد من وسائل الكشف عن فساد الأنظمة الحاكمة، وسيعلمنا في 28 تشرين الثاني المقبل».

سياسة لن الذراع

هو اعتراف علني، لمن لا يزال يشكّك بعمل «ويكليكس»، بأن كل ما نشره الموقع من وثائق دبلوماسية تابعة للخارجية الأميركية من عواصم العالم كلها، هي صحيحة. الولايات المتحدة لم تردّ رسمياً على الفضائح الكارثية التي طالتها بعد الكشف عن خبايا تقاريرها الدبلوماسية، لكنها قررت معاقبة «الواشي» فشنت حرباً سياسية - مالية شرسة عليه أدت إلى خنقه. هي تريد محوه من الوجود، لأن قضية «ويكليكس» تجسّد وجه الصراع المباشر بين من يحيا من خلال السيطرة على البشر (مواطنين أو عمالاً أو موظفين...) ومن يريد التحرر من ذلك.

عمر «ويكليكس» ليس من عمر «فضيحة الوثائق الدبلوماسية»، لا بل أقدم من ذلك. لكن الولايات المتحدة لم تتحرّك قبل كانون الأول 2010. فقيام «ويكليكس» في نيسان 2010 بعرض شريط فيديو تابع للجيش الأميركي يكشف استهداف مروحية

أميركية لمدينين عراقيين وقتلهم، لم يغضب الإدارة الأميركية، التي تعرف أن أحداً لا يجري أو يستطيع محاسبتها على فعلتها تلك. لكن العفاريات كلها استيقظت عندما قرر أحدهم فتح «صندوق العجائب» الخاص بالسياسات الأميركية الخارجية وتعريتها أمام الحلفاء والأعداء والحكّام والشعوب...

سياسة لي الذراع بدأت سياسياً بعد يومين من بدء نشر الوثائق الدبلوماسية السرية في خمس صحف عالمية. حينها هددت الولايات المتحدة بملاحقة الموقع والمسؤولين عنه بتهمة «خرق قوانين التجسس». ثم تولى بعض السياسيين الجمهوريين عملية الهجوم على أسانج شخصياً والمطالبة بقتله: الجمهوري مايك هوكابي قال علناً إنه «يجب إعدام جوليان أسانج»، والمرشحة السابقة لرئاسة الجمهورية ساره بالين دعت إلى «مطاردته حتى النهاية».

ثم بدأت الحرب تتخذ طابعاً ميدانياً مباشراً: في الأول من كانون الأول 2010 طلب جو لوبرمان، رئيس لجنة الأمن القومي في الكونغرس الأميركي من موقع «أمازون» وقف استضافة موقع «ويكليكس»، فلّني طلبه. وبعد يومين أعلنت شركة التحويل المالي عبر الإنترنت «باي بال» أنها أوقفت الحسابات الخاصة بالهبات الموجهة إلى «ويكليكس»، تدمتها شركتنا «ماستر كارد» و «فيزا» ثم «بنك أوف أميركا» و «ويسترن يونيون»... ولم تقتصر المقاطعة على المجال المالي الأميركي فقط، بل امتدت لتشمل أوروبا أيضاً.

وفي نهاية شهر كانون الأول سحبت شركة «أيل» خدمة «ويكليكس» من أجهزتها بعد أربعة أيام على إطلاقها، وكان من المقرر أن تحصل «ويكليكس» على نصف الأرباح التي ستجننها «أيل» من تلك الخدمة المدفوعة. وعلى صعيد آخر، يقول المسؤولون في «ويكليكس» إن مواقعهم تتعرض باستمرار للخرق من جهات أمنية واستخبارية، ما يضطرهم إلى ابتكار وسائل حماية متطورة جداً كل مرة.

«ويكليكس» تعيش الآن على 5% من التمويل، وهي لا تكفي لنهاية العام الجاري. لذا، أوقف الموقع نشر أي جديد، وفي حوزته الكثير الكثير كما يقول. وأطلقت المؤسسة حملة «ويكليكس بحاجة إليكم» للراغبين في التبرع حول العالم بغية إنقاذ المشروع والتصدي لحرب سياسية - مالية فرضت على المؤسسة «الحرمان» المواطنين معرفة ما تخبئ أنظمتهم ومؤسساتهم عنهم» يقول أسانج في شريط الحملة الإعلاني.

كارتل التحويلات المالية الإلكترونية، الذي تُعدّ Visa أحد أعمدته الأساسيّة، هو فوق القانون بسيطرة المال، فيما مؤسّسات تروّج للقانون ونشر الحقائق، مثل «ويكليكس»، تنلّ من جفاف السيولة

حسنة شرانبي

«القضية التي أسقطت كارتل Visa و Mastercard...». تحت هذا العنوان كتب المحامي لويد قسطنطين قصة مقاضاة الشركتين العملاقتين عند بداية الألفية على خلفية دعوى رفعتها مجموعة من التّجار الأميركيين، انضمت إليهم لاحقاً الشركة العملاقة «Wal-Mart». كلّفت هذه الدعوى الشركتين نحو 3,5 مليارات دولار عبارة عن غرامات تسوية لتجاوزهما قانون المنافسة، والاعتماد على احتكارهما في السوق للسيطرة على الأسعار. تكبّدت «Visa» نحو 60% من تلك الغرامة، والباقي دفعته زميلتها.

السويد VS أسانج: عدالة

ينتظر أنصار جوليان أسانج الموعد الجديد الذي يتوقع أن تعلنه المحكمة العليا في لندن، قبل اواخر الشهر الجاري، لبتّ الطعن الذي قدمه مؤسس موقع ويكليكس ضد تسليمه إلى السويد لمواجهة اتهامات الجنسي

بسام القنطار

المفارقة أن الحصار المالي الذي يواجهه موقع ويكليكس، لا يطبق على الحساب الذي أنشأته لجنة الدفاع عن أسانج عبر موقع خصص لرصد كل ما يتعلق بمسار المحاكمة. <http://www.swedenversussange.com> ويحمل شعار «سوف تسود العدالة». جلسات محاكمة أسانج في بريطانيا شكّلت مادة سجالية ذات طابع حقوقي وسياسي. فخلال جلسات

في الواقع، عدّت هذه القضية نقطة انطلاق لكسر حلقة احتكار صانعي البطاقات المصرفية. وفي السنوات التي تلت بثّ القضية، رُفعت دعاوى مماثلة على ضفّتي الأطلسي. ومنذ عام تحديداً، لجأت الشركتان إلى تسوية مع وزارة العدل الأميركية أيضاً في قضية خاصة بعدم احترام قوانين المنافسة. وفي آخر عام 2010، توصلت «Visa» إلى تسوية أخرى مع المفوضية الأوروبية خاصة بالأكلاف التي يتكبّدها المستهلك لدى الدفع عبر بطاقتها المصرفية.

دعاوى كثيرة، وتسويات بمليارات الدولارات، والنتيجة: لم يتغيّر شيء! فالشركتان تبقيان الوحيدتين المسيطرتين في ميدان البطاقات المصرفية البلاستيكية، وشبكتها تمتد كالأخطبوط في كل المعمورة.

لناخذ الولايات المتحدة وحدها، تسيطر شركة «Visa» حالياً على نحو 73% من عمليات الشراء عبر بطاقات الشحن (Debit Cards)، وأقلّ بقليل من نصف سوق بطاقات الاعتماد (Credit Cards). أما في أوروبا، فإنّ حصة الشركتين من السوق الإجمالية تقارب 97% (يعني 3% فقط خارج إطار هذا الكارتل).

إنّها بيئة احتكارية بامتياز في مجال التحويلات المالية الإلكترونية التي يُتوقع أن تتجاوز قيمة الدفعات فيها

الاستماع في تموز الماضي، لم يتوان محامي الدفاع بن إيمرسون في وصف المحاكمة بـ«الجنون»، مشيراً إلى أن أسانج ضحية تطابق بين القانونين الإنكليزي والسويدي، وأنه جرى استخدام غير مناسب لمذكرة التوقيف الأوروبية التي لم تقدم الوصف الدقيق والمناسب للمزاعم والتهم الوجهة إليه. ولا يخشى فريق الدفاع تسليم أسانج إلى السويد، بقدر تخوفه من أن تستخدم السويد ما يعرف بحالة «الاستسلام المؤقت»، وهو ما قد يؤدي إلى تسليمه سرياً، وبسرعة قياسية، إلى الولايات المتحدة لمواجهة اتهامات منفصلة تتعلق بتسرب مئات الآلاف من الوثائق الحكومية السرية من خلال موقع ويكليكس، ما قد يواجهه معه عقوبة الإعدام.

لماذا يحاكم أسانج، وهل هو فعلاً ضحية مكيدة جنسية؟ منذ صدور مذكرة التوقيف الأوروبية في حقه، تركز النقاش - في ما بات يعرف بـ«قضية السويد مقابل أسانج» - على صحة مذكرة التوقيف التي صدرت بحقه، لكونه مقيماً في لندن. ويستند هذا النقاش إلى خلفية عدم قانونية الدعوى التي تقدمت بها كلّ أتا أردين وصوفيا فيلين على أسانج،